ب- قانون الأحزاب السياسية

ان الامر التشريعي رقم (٩٧) بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة يعد قانون الأحزاب والهيأة السياسية المعتمدة حد الان في العراق

يحدد هذا القانون ان حق الترشيح مناط فقط بالكيانات السياسية التي تحصل على الموافقة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بعد استيفاء الشروط

حدد القانون المحاذير التي يحضر على أساسها الكيانات السياسية أهمها

١- عدم الارتباط او تكوين أي علاقة مع أي قوة مسلحة او مليشيا او وحده عسكرية
٢- عدم استلام أي تحويل (مالي) مباشر او غير مباشر من أي قوة مسلحة او مليشيا
٣- عدم التحريض على العنف وتحريض الاخرين على الكراهية او دعم الإرهاب او ممارسته

تطبق هذا القانون على ثلاثة عمليات انتخابية أجريت في يوم واحد هو ٢٠٠٥/١/٣٠ وهي انتخابات الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات والمجلس الوطني لكردستان

أولا: الجمعية الوطنية الانتقالية

جرت انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في ٢٠٠٥/١/٣٠ اعتمادا على امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٩٦) في ٢٠٠٤/٦/٦ وهو بمثابة (قانون الانتخاب) واعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة مع تخصيص نسبة ٢٥% على الأقل من مجموع المقاعد للنساء وهي اعلى نسبة لتمثيل المرأة في برلمانات العالم نظمت العملية الانتخابية من قبل المفوضية المستقلة

عقدت الجلسة الرسمية الأولى للجمعية في ٢٠٠٥/٣/٢٢ جرى انتخاب هيئة رئاسة الجمعية برئاسة د. حاجم الحسني

وفي الجلسة المنعقدة في ٢٠٠٥/٣/٢٢ جرى انتخاب مجلس الرئاسة المكون من رئيس الجمهورية السيد جلال الطالباني ونائبيه عادل عبد المهدي والشيخ غازي عجيل الياور

في ٢٠٠٥/٣/٢٨ تمت تسمية إبراهيم الأشيقر الجعفري رئيس للوزراء بناء على ترشيح قائمة الائتلاف الموحد

ثانيا : الاستفتاء على الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥

أجرى الاستفتاء بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٥ وأعلنت النتائج النهائية في ٢٠٠٥/١٠/٢٥ حيث اعتبر مشروع الدستور ناجحا ومعتمدا وفقا لما حدده قانون إدارة الدولة الانتقالي الفقرة (ب) من المادة (٦١) على (يكون الاستفتاء العام ناجحا ومسودة الدستور مصادق عليها عند موافقة أكثرية الناخبين في العراق ، واذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات او اكثر) شارك في الاستفتاء ٦٤% من مجموع الناخبين صوت منهم ٧٩% مؤيدا للدستور في ما صوت ضدة ٢١% منهم

فقد صوتت محافظتان بأكثر من ثلثي ناخبيها برفض الدستور وهما محافظة الانبار حيث ايد الدستور ٣% فقط من ناخبي وعارضة البقية ومحافظة صلاح الدين حيث ايد الدستور ١٨% من ناخبيه فيما رفضه الاخرون

ثالثا: انتخابات مجلس النواب

أجريت الانتخابات بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٥ وفقا لقانون انتخاب جديد وضعته الجمعية الوطنية برقم (١٦) في ٢٠٠٥/٩/١٢ يختلف هذا القانون عن سابقة باعتماد نظام الدوائر الانتخابية على مستوى المحافظات

بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٠ أعلنت مفوضية الانتخابات النتائج المصدقة بعد النظر في طعون وشكاوي وانتقادات والبت فيها فقد اسفرت الانتخابات عن فوز ١٢ هيئة سياسية وتحالفا بمقاعد مجلس النواب ابرزها على التوالي :

١- الائتلاف العراقي الموحد ١٢٨ مقعدا
٢- التحالف الكردستاني ٥٣ مقعدا
٣- جبهة التوافق العراقية ٤٤ مقعدا
٤- القائمة العراقية الوطنية ٢٥ مقعدا
٥- الجبهة العراقية للحوار الوطني ١١ مقعدا
٦- الاتحاد الإسلامي الكردستاني ٥ مقاعد

كما نال كل من الجبهة التركمانية العراقية والحركة اليزيدية من اجل الإصلاح والتقدم على مقعد واحد لكل منهم